الأمم المتحدة S/2023/701

مجلس الأمن

Distr.: General
26 September 2023
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يعرض هذا التقرير، المقدَّم عملا بقرارات مجلس الأمن 2366 (2017) و 2655 (2022) و 2673 (2023)، مستجدات المهام المأذون بها في ما يتعلق بالتحقق من اتفاق السلام النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، وإضافة إلى ذلك، وعملا بقرار المجلس 2694 (2023)، فهو يتضمن معلومات عن تنفيذ وقف إطلاق النار بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني. ويغطي هذا التقرير الفترة من 27 حزيران/يونيه 26 أيلول/سبتمبر 2023.

ثانيا - أبرز التطورات

2 - مع انقضاء السنة الأولى على تولي إدارة الرئيس غوستافو بترو الحكم، تميزت الفترة المشمولة بالتقرير ببدء فترة تشريعية جديدة في الكونغرس، ومواصلة تنفيذ الاتفاق النهائي، وإحراز أوجه تقدم في الحوار مع الجماعات المسلحة غير الشرعية في إطار سياسة السلام الكامل التي تتّبعها الحكومة، وبزيادةٍ في الأنشطة المتصلة بالانتخابات الإقليمية المقبلة. وتطرأ كل هذه التطورات على خلفية العنف المرتبط بالنزاع الذي لا يزال يطال المجتمعات المحلية في مناطق مختلفة من البلد رغم الجهود الهامة المبذولة لتوطيد السلام.

3 - وفي خطاب ألقاه الرئيس بترو بمناسبة انقضاء السنة الأول على توليه منصبه في 7 آب/أغسطس، سلط الضوء على إنجازات من ضمنها الموافقة على خطة إنمائية وطنية تركز بقوة على مسائل السلام؛ الأداء الاقتصادي الإيجابي؛ تنفيذ إصلاح زراعي طموح؛ وبدء تنفيذ سياسة السلام الكامل. وأكد الرئيس عزمه على تشجيع التحولات التي يطالب بها المجتمع الكولومبي ومعالجة المشاكل المتوطنة مثل عدم المساواة والعنف. وتحقيقا لهذه الغاية، كرر دعوته جميع القوى السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى تجاوز الخلافات وبناء اتفاق وطني.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وفي سياق الذكرى السنوية عينها، شددت الحكومة على الدور المحوري لسياسة السلام الكامل في جدول أعمالها؛ وأشارت إلى الحوارات الجارية مع ثماني جماعات مسلحة غير شرعية وإلى حوار مع اثنتين أخريين على وشك أن يبدأ؛ وإعادة تنشيط الهيئات الرئيسية لتنفيذ الاتفاق النهائي؛ وتعزيز المؤسسات الرئيسية مثل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ووحدة البحث عن الأشخاص المعتبرين في عداد المفقودين.

5 - وفي 20 تموز/يوليه، أقر الرئيس بترو لدى افتتاح الدورة التشريعية الجديدة بالدور الذي يؤديه الكونغرس في المناقشات الرئيسية، وأكد من جديد التزام الدولة بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق النهائي، وتعهد بمواصلة المضي في تنفيذه، ولا سيما الفرع 1 المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل.

6 - وأُحرزَ تقدم ملموس في المفاوضات بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني، وتوقف عند إنجازين هامين في 3 آب/أغسطس: بدء وقف إطلاق النار الثنائي الذي أُعلنَ في حزيران/يونيه؛ وإنشاء لجنة المشاركة الوطنية، المكلفة بإعداد منهجيةٍ تتيح مشاركة المجتمع في عملية السلام. وواصل الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا مواكبة المفاوضات خلال جولة رابعة من المحادثات في جمهورية فنزويلا البوليفارية، حيث توصلت الأطراف إلى اتفاقات حول المسائل المتعلقة بالأعمال الإنسانية والسجناء السياسيين، أُعلنَ عنها في ختام الجولة في 4 أيلول/سبتمبر. وبدأت البعثة أيضا رصد تنفيذ وقف إطلاق النار عملا بالقرار 2694 (2023) والتحقق منه (انظر الفقرات 100 إلى 111).

7 - وأُجريت مناقشات قانونية وسياسية مستفيضة بشأن المسائل المتصلة بالسلام. وتعكف المحكمة الدستورية حاليا على دراسة عدد من الدعاوى لتحديد دستورية قانونٍ صدرَ عام 2022 يوفر الإطار القانوني لسياسة السلام الكامل ولمشاركة الحكومة في مفاوضات مع مختلف الجهات المسلحة غير الشرعية. وشملت هذه العملية جلسةَ استماع علنية دفعت فيها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بحجج مؤيِّدة وأخرى معارضة لجوانب من القانون المذكور.

8 - والحوار جارٍ بين الحكومة والمجموعة المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقة التي تعرّف نفسها بأنها "هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي". وبعد اجتماع دامَ ثلاثة أيام في كاوكا، أعلن الطرفان في 8 تشرين الأول/أكتوبر إنشاء طاولة مفاوضات رسمية، إلى جانب بدء نفاذ وقف وطني ثنائي لإطلاق النار لمدة 10 أشهر، يشمل احترام السكان المدنيين. ويشترك الطرفان في تحديد أحكام الاتفاق المتعلق بحماية المدنيين ووقف إطلاق النار وبروتوكولاته، فضلا عن القواعد التي تحكم طاولة المفاوضات. ولا تزال الاشتباكات بين قوات الأمن العام والمجموعة مستمرة، وكثيرا ما تطال المدنيين، لا سيما في مقاطعة كاوكا.

9 - وانسجاما مع الديناميات التي لوحظت خلال الأشهر الماضية، ورغم انخفاض حدة الاشتباكات بين قوات الأمن العام والجهات المسلحة غير الشرعية بشكل عام، استمرت المواجهات بين الجماعات المسلحة غير الشرعية والمنظمات الإجرامية التي تسعى إلى توسيع رقعة انتشارها وتتشابك في ما بينها على جباية الإيجارات غير المشروعة. وقد طالت هذه المواجهات المجتمعات المحلية بشكل خاص في مقاطعات مثل أنتيوكيا وأراوكا وكاوكا وشوكو ونارينيو وبايي ديل كاوكا. ومع ذلك، سُجل أيضا انخفاض في مؤشرات رئيسية بينها التشريد الجماعي والحبس وقتل قادة المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان.

10 - والعمل جارٍ على التحضير لثاني انتخابات على مستوى المقاطعات والبلديات منذ توقيع الاتفاق النهائي، المقرر إجراؤها في 29 تشرين الأول/أكتوبر. وقد حذر حكام المقاطعات والجهات الفاعلة

في المجتمع المدني من التأثير المحتمل للعنف. وأصدر مكتب أمين المظالم تحذيرا انتخابيا على نطاق البلد أفاد فيه بأن 113 بلدية من أكثر من 100 1 بلدية تواجه مخاطر شديدة، حيث أصبح وقوع أحداث عنف أمرا وشيكا وحيث سُجلت أعمال عنف ارتكبتها جماعات مسلحة غير شرعية. ومع ذلك، أكدت الحكومة أن السلطات تتخذ التدابير اللازمة لضمان إجراء الانتخابات بشكل آمن في جميع أنحاء البلاد.

11 - وظل أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي يتعرضون لأعمال عنف وقُتل عدد كبير من المقاتلين السابقين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما دفع حزب عامة الشعب إلى مطالبة الحكومة والسلطات القضائية باتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز منع هذه الجرائم والحماية منها والتصدي لها.

ثالثا - مهام البعثة

الإصلاح الريفي الشامل

12 - أُحرزَ تقدم كبير خلال السنة الأولى للحكومة في ما يتعلق بمخصصات الميزانية والتعديلات القانونية والمؤسسية الهادفة إلى التعجيل في تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل. إن توفير الأراضي ودعم الإنتاج للفلاحين والنساء والضحايا الذين لا يملكون أرضا هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذه الجهود.

13 - وفي تطور حظي بالترحيب، أطلق الرئيس بترو في آب/أغسطس، في سينسيليخو، بمقاطعة سوكري، النظام الوطني للإصلاح الزراعي، وهو كناية عن آلية تنسيق رئيسية بين المؤسسات تقودها وزارة الزراعة تهدف إلى ضمان التنفيذ المتسق، بما في ذلك عن طريق تعزيز مشاركة الفلاحين والنساء ومنظمات السكان الأصليين والكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي.

14 - وقد أولت الوزارة الأولوية لأربع مناطق جغرافية في منطقتي الكاريبي وماغدالينا ميديو حيث تتوفر الأرض الخصبة وتبرز الحاجة إليها، كما اهتمت بمعالجة مؤشرات الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الصعبة. وستركز الجهود والموارد في تينك المنطقتين على النهوض بالإصلاح الريفي وتوفير الأراضي إلى جانب تقديم الدعم الشامل للتنمية الريفية.

15 - وواصلت الحكومة تعزيز الحوار مع منظمات الفلاحين وعقدت مؤتمرا ثانيا للفلاحين لمناقشة إنشاء اللجنة المختلطة الوطنية لشؤون الفلاحين، التي ستضم وزارتي الزراعة والداخلية ومنظمات الفلاحين. وخلال المؤتمر، عرض الرئيس المادة الجديدة التي تعترف بحقوق الفلاحين في الدستور.

16 - وتناقش الحكومة حاليا مشروعي مرسومين يتعلقان بالتعديلات المؤسسية الهادفة إلى التعجيل في شراء الأراضي وضمان مشاركة الفلاحين في جهود الإصلاح الريفي. وأعربت بعض القطاعات، بينها مربّو الماشية، عن القلق في هذا الصدد. وفي أعاب دعوةٍ أطلقتها لجنة السلام التابعة لمجلس الشيوخ، والتي تضم أعضاء من مجلس الشيوخ من مختلف الأطياف، التقى وزيرُ الزراعة رئيسَ الاتحاد الكولومبي لمربي الماشية بغية تشجيع الحوار البنّاء حول هذه المسألة الرئيسية. وقد حضر اللقاءَ أيضا ممثل عن البعثة.

الحصول على الأراضي

17 - رغم استمرار الجهود الرامية إلى التعجيل في شراء الأراضي لأغراض الإصلاح الريفي، فإن النتائج لا تزال بعيدة عن بلوغ الهدف المنشود المحدد بمساحة 1,5 مليون هكتار الذي تبغي الحكومة تحقيقه خلال

فترة ولايتها الممتدة أربع سنوات. واشترت الوكالة الوطنية للأراضي 065 29 هكتارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل مجموع ما اشترته الحكومة منذ توليها مهامها 651 41 هكتارا.

18 - بيد أنه لم يسلَّم سوى 607 هكتارات من الأراضي إلى المستفيدين المستهدفين، ليصل مجموع ما سلّمته الحكومة منذ توليها مهامها 968 هكتارا. ورغم أهمية تحديد المستفيدين المحتملين سواء كانوا من الفلاحين أو النساء الريفيات أو الضحايا لتحقيق الالتزامات المتعلقة بتوفير الأراضي لأغراض إنتاجية، فإن هذا الأمر لا يزال يشكل تحديا.

19 - وبغية ضمان مزيد من الوضوح في الأرقام المتعلقة بإمكانية الحصول على أراض على النحو المنصوص عليه في الاتفاق النهائي، أمرت وزارة الزراعة بإجراء تدقيق في هذه المسألة. وما برح مكتب المفتش العام يعرب عن أوجه قلق في هذا الصدد منذ عام 2019. وينبغي لهذا التدقيق أن يساعد في التغلب على أوجه التباين الأخيرة بين الكيانات الحكومية نظرا إلى عدم وجود معايير موحدة وإلى الثغرات التي تشوب إدارة المعلومات.

20 - وحتى 1 أيلول/سبتمبر، كان عُرِضَ على المواطنين العاديين 841 564 1 هكتارا للشراء لأغراض الإصلاح الريفي، قدم الاتحاد الكولومبي لمربي الماشية 000 554 هكتار منها بموجب اتفاق تشرين الأول/أكتوبر 2022. واعتبرت الوكالة الوطنية للأراضي أن مقومات البقاء تتوفر لنحو ثلث تلك الأراضي.

21 - ومنذ آب/أغسطس 2022، تعمل الوكالة الوطنية للأراضي على إضفاء الطابع الرسمي على 689 340 هكتارا، بينها 824 121 هكتارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسهم في تحقيق التوصل إلى هدف 7 ملايين هكتار من الأراضي الرسمية المنصوص عليها في الاتفاق النهائي. وقد استفاد السكان الأصليون من 59 في المائة من تلك الأراضي، والفلاحون من 28 في المائة والكولومبيون المتحدرون من أصل أفريقي من 9,6 في المائة وضحايا النزاع من 1,4 في المائة. وأكملت الوكالة أيضا إضفاء الطابع الرسمي على عمل متراكم تزيد مساحة ما ينطوي عليه من أراضٍ عن 000 800 هكتار. ولم يتبين بعد ما إذا كان ذلك يسهم في تحقيق الأهداف المحددة في الاتفاق النهائي أم لا.

22 - ورغم الجهود الأولية التي بذلتها الحكومة للتوفيق بين الأراضي المسلَّمة وتوفير السلع والخدمات اللازمة لتعزيز الأنشطة الإنتاجية، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان إمكانية الوصول الشامل إلى الأراضي. وفي تموز/يوليه، أنشأت وزارة الزراعة أول منطقة حماية خاصة لإنتاج الأغذية في مقاطعة لا غواخيرا بهدف التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي. ويشمل ذلك التشجيع على شراء الأراضي لأغراض إنتاج الأغذية فضلا عن تقديم المساعدة التقنية إلى الفلاحين وصغار ومتوسطي المنتجين من قبل وكالة التنمية الريفية.

23 - ويخضع حاليا 7,5 ملايين هكتار من الأراضي للمراجعة القضائية لغرض استردادها. وفي ظل الإدارة الحالية، تم البت قضائيا في طلبات الحصول على نحو 000 29 هكتار، استفاد منها 232 4 من الضحايا، وكذلك 693 17 هكتارا استفادت منها 480 أسرة من المجموعات العرقية الجماعية. ومع ذلك، لم يُستعَد فعليا سوى 989 8 هكتارا، وكان 456 16 طلب استرداد ينتظر التجهيز بسبب جملة تحديات بينها انعدام الأمن.

البرامج الإنمائية المركّزة على الأراضي

24 - تفيد الحكومة بأنه منذ توليها مهامها، وافقت وكالة استصلاح الأراضي على 418 مشروعا بتكلفة تناهز 240 مليون دولار لتنفيذها ضمن البلديات إلى جانب البرامج الإنمائية التي تركز على الأراضي. وسيتطلب تنفيذ المبادرات الـ 000 33 للبرامج التي أطلقت منذ توقيع الاتفاق النهائي تخصيصَ موارد كافية وإطارا زمنيا مناسبا، فضلا عن التنفيذ المتزامن للخطط الوطنية للإصلاح الريفي.

25 - وبدأ تنفيذ مشاريع جامعة لضمان اتباع نهج أكثر شمولا في منطقة كاتاتومبو في مقاطعة نورتي دي سانتاندير، ومن المتوقع أن يؤدي بناء حرم جامعي إلى الاستفادة من استثمارات إضافية للقطاع العام تشمل البنية التحتية للطرق والربط بالإنترنت ومبادرات في مجال التنمية الاقتصادية. وتعتزم الحكومة تصميم 32 مشروعا من هذا القبيل والبدء في تنفيذ 24 منها بحلول عام 2026.

26 - وبغية تعزيز المشاركة في التنفيذ بما يتجاوز مجموعة قادة البرامج الإنمائية الحالية التي تركز على الأراضي، استحدثت الوكالة آليات تشاور أوسع نطاقا تشمل النساء والشباب وممثلي الضحايا. واستُحدثت حتى الآن 42 آلية منها في 111 بلدية من البلديات الـ 171 المشمولة بهذه البرامج.

الخطط الوطنية للإصلاح الريفي

27 - لا يزال التقدم المحرز محدودا في تنفيذ الخطط الوطنية للإصلاح الريفي، وهي خطط أساسية لتوسيع رقعة وجود الدولة وتحسين فرص الحصول على السلع والخدمات العامة في المناطق الريفية النائية. ويكتسي التنفيذ السريع لهذه الخطط أهمية كبرى لتحقيق أهداف الحد من الفقر الواردة في خطة التنمية الوطنية. ومن شأن آليةٍ لتنسيق تنفيذ هذه الخطط أن تعجل في العملية.

إعادة الإدماج

28 - استمرت الوكالةَ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع والمقاتلون السابقون في بذل الجهود لتعزيز نهج أكثر استدامة وشمولا لإعادة الإدماج. واجتمع المجلس الوطني لإعادة الإدماج مرتين وناقش طرقا جديدة لضمان استدامة الفرص الاقتصادية، وتعزيز إعادة الإدماج الجماعية، وتشجيع عملية إعادة الإدماج المجتمعية التي تهدف إلى تحقيق المصالحة، وتكفل الوصول إلى فرص العمل. ومع ذلك، ظل العنف يعوق عملية إعادة الإدماج في بعض المناطق.

إعادة الإدماج السياسي

29 - دعم حزب عامة الشعب 299 مرشحا (بينهم 128 امرأة)، 69 مرشحا منهم (بينهم 17 امرأة) هم من المقاتلين السابقين، للانتخابات المقبلة على مستوى المقاطعات والبلديات. وحظي 76 مقاتلا سابقا آخر (بينهم 17 امرأة) بدعم طيف واسع من الأحزاب والائتلافات السياسية. ويتنافس المرشحون، المسجلون في 26 مقاطعة من مقاطعات كولومبيا الـ 32، في الغالب على مقاعد في مجالس البلدية والمجالس الإدارية المحلية. وتدل هذه الأرقام على التطلع المتزايد للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى الاضطلاع بدور نشط في الحياة الديمقراطية المحلية.

30 - وأبلغ المقاتلون السابقون الذين ترشحوا لعضوية المجالس ولمناصب رئيس بلدية في مقاطعات أنتيوكيا وكاوكا ولا غواخيرا وميتا عن تعرضهم للتهديد والوصم خلال حملاتهم الانتخابية، ما دفع بعضهم إلى سحب ترشيحه.

31 - ودخلت الوكالةَ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع في شراكة مع جامعة كولومبيا الوطنية لتعزيز قدرات نحو 300 من المرشحين والقادة من المقاتلين السابقين، بما في ذلك من خلال تقديم توصيات لتصميم خططهم المتعلقة بالحوكمة والتنمية المحلية.

32 - وفي ما يتعلق بعمل حزب عامة الشعب في الكونغرس، انتُخب عضوان من هذا الحزب في مجلس الشيوخ لمنصب نائب رئيس في لجنتين تُعنيان بالقضايا الاقتصادية والزراعية، على التوالي.

الحصول على الأراضي والسكن

33 - وسّعت الوكالةَ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع والوكالة الوطنية للأراضي نطاق حصول المقاتلين السابقين على أراضٍ خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج ضمن إطار الإصلاح الريفي الشامل. وتعكف الوكالة الوطنية للأراضي حاليا على استعراض طلبات شراء قطع الأراضي (يتعلق معظمها بمشاريع من خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج)، وسلمت الوكالة الوطنية للأراضي قطعة أرض مساحتها 500 هكتار لتعاونية للمقاتلين السابقين في بوليفار وسوكري، مخصصة لأغراض إنتاجية. ومن شأن تقديم توضيح في ما يتعلق بمعايير الحصول على الأراضي لأغراض إنتاجية أن يساعد في التعجيل بالعملية.

34 - وتحوي 13 منطقة من المناطق الإقليمية الـ 24 للتدريب وإعادة الإدماج، أراضيَ اشترتها الدولة. ومنحت الوكالة الوطنية للأراضي رابطات المقاتلين السابقين سندات ملكية جماعية في خمس مناطق إقليمية سابقة، كما منحت سندَ ملكية أرض واحداً خارج المناطق، لإقامة مشاريع إنتاجية.

35 - وُنقلت خلال هذه الفترة منطقتان إقليميتان سابقتان للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعة ميتا بسبب انعدام الأمن. أما المنطقة الإقليمية الموجودة في مقاطعة ميسيتاس فنُقلت إلى قطعة أرض اشترتها الحكومة في بلدية قريبة. ونُقل مؤقتا سكان المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج الواقعة في فيستا هيرموسا إلى موقع انتقالي ريثما تصبح قطعة أرض اشترتها الوكالة الوطنية للأراضي متاحةً تمهيدا لنقلهم إليها. ومن الأساسي توفير ظروف معيشية كريمة للمقاتلين السابقين وأُسَرهم في أماكنهم الجديدة، وكذلك مواصلة دعم المجتمعات المضيفة السابقة التي استفادت لسنوات من الخدمات المتاحة في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج وحولها.

36 - ولا يزال إيجاد حلول لنقل المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعات أنتيوكيا وبوتومايو وكاوكا التي واجهت تهديدات أمنية جدّية لسنوات، أمرا بالغ الأهمية.

37 - وكان التقدم المحرز بطيئا في توفير السكن للمقاتلين السابقين. فلم تبدأ أعمال البناء إلا في أربع مناطق إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج منذ عام 2020، ولم يتلق إعانات سوى 18 مقاتلا سابقا في المناطق المدُنية. لذا، من الضروري بذل جهود أكبر تشمل قيام المقاتلين السابقين ببناء مساكنهم الخاصة وتخصيص موارد إضافية، حسب الاقتضاء.

إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

38 - يشارك حتى تاريخه 77,6 في المائة من المقاتلين السابقين المعتمدين في مشاريع ترعاها الدولة (86 في المائة من المقاتلات السابقات)، ينفذ ثلثاهم تقريبا مبادرات فردية. ولم يوافق المجلس الوطني لإعادة الإدماج على أي مشاريع جماعية إضافية، ووافقت الوكالةَ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع خلال هذه الفترة على 54 مشروعا فرديا (تسعة مشاريع للنساء).

39 - وضمن إطار استراتيجية الاستدامة الرامية إلى تعزيز المبادرات الإنتاجية، أجري تقييم لتحديد مدى قابلية تلك المبادرات على الاستمرار تمهيدا لتقديم دعم مالي محتمل. وبحسب الوكالةَ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، يمكن تمويل نحو 30 مبادرة هذا العام، مع إيلاء الأولوية للمشاريع التي تقودها النساء. وما زال يتعين على الحكومة أن تبتكر سبلا لدعم المشاريع الفردية.

40 - وفي تطور موضع ترحيب، وافق المجلس الوطني لإعادة الإدماج على استراتيجية لتعزيز فرص حصول المقاتلين السابقين على العمل عن طريق تقديم حوافز لشركات القطاع الخاص وتوفير فرص العمل في القطاع العام، مع المساعدة في الوقت نفسه على معالجة الوصم وإيلاء الأولوية للمرأة.

41 - وفي أنحاء البلد 218 تعاونية للمقاتلين السابقين (56 منها تقودها نساء) تضم نحو 000 7 مقاتلا سابقا. ولا تزال تلك الجهود الجماعية تشكل حجر الزاوية في إعادة الإدماج الاقتصادي. وفي آب/أغسطس، شارك الرئيس بترو في جمعية وطنية ضمت نحو 000 4 شخص في هويلا لتعزيز عمل التعاونيات في مجال بناء السلام، شاركت فيها 27 تعاونية للمقاتلين السابقين.

إعادة الإدماج المجتمعي

42 - في تطورٍ موضع ترحيب، وفي إطار استراتيجية مجتمعية جديدة لإعادة الإدماج، تنفذ الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع مشروعا تجريبيا في يوتوكو، بمقاطعة فايي ديل كاوكا، لتعزيز الحوار مع الجهات الفاعلة المحلية باتباع نهج مصالحة. واستنادا إلى الدروس المستفادة من هذا المشروع التجريبي وبعد التشاور اللازم مع المقاتلين السابقين، ستنفَّذ هذه الاستراتيجية في 63 بلدية بدءا من تشرين الأول/أكتوبر 2023.

43 - وخصصت الوكالةَ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع نحو مليون دولار لتنفيذ استراتيجية جديدة لتمكين قدرات المقاتلات السابقات وهي في طور تعيين 19 موظفا في المكاتب الإقليمية لضمان إدراج النهج الجنساني في عملية إعادة الإدماج.

44 - وحتى تاريخه، يقيم 082 10 مقاتلا سابقا (بينهم 413 2 امرأة) خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. واتفق الطرفان داخل المجلس الوطني لإعادة الإدماج على القيام بزيارات مشتركة إلى مناطق إعادة الإدماج الجماعية بغية تحديد معايير مشتركة تمهيدا للاعتراف بها رسميا. وستحدَّد خطط لإعادة الإدماج وتدابير أمنية مصممة خصيصا لتتناسب واحتياجاته الخاصة.

سياسات ومؤسسات إعادة الإدماج

45 - تجرى حاليا مناقشة نطاق البرنامج الشامل لإعادة الإدماج وإجراءاته مع مراعاة إسهامات المقاتلين السابقين في جميع أنحاء البلد. ويُتوقع بدء البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر. ومن شأن الموافقة السريعة

على المرسوم الذي ينظّم النظام الوطني لإعادة الإدماج أن تساعد في ضمان التنسيق المؤسساتي في مجال إعادة الإدماج.

الضمانات الأمنية

السياسات العامة والإطار الناظم للمادة 3-4 من الاتفاق النهائي

46 - في تطورٍ موضع ترحيب، أقرت اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، في أيلول/سبتمبر، السياسة العامة لحلّ الجماعات المسلحة غير الشرعية والمنظمات الإجرامية وخطة عملها، وهي أداة طال انتظارها لوقف العنف في المناطق المتضررة من النزاع. وتستند هذه السياسة إلى نهج الأمن البشري وتسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية التي يقوم عليها نشوء واستمرارية الجماعات المذكورة آنفا وذلك عن طريق استهداف الأبعاد المالية والسياسية والمؤسسية والمسلحة وعبر الوطنية والحدودية للظاهرة الإجرامية. وإضافة إلى ذلك، تعكف وزارة الدفاع على وضع خطط محددة لتفعيل سياسة الأمن والدفاع التي بدأ العمل لها في نيسان/أبريل 2023.

47 - وأُنجزَ المشروع الأول للخطة الاستراتيجية لأمن المقاتلين السابقين وحمايتهم، والمشاورات جارية مع أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ومع السلطات المحلية. وإضافة إلى ذلك، يخضع المرسوم الذي أنشأ برنامج الحماية الشاملة لمراجعة نهائية. ومن شأن الاعتماد السريع لهذين الصكين أن يعزز الحماية الفردية والجماعية.

48 - إن إنشاء مكتب مخصص داخل مكتب الرئاسة للمضي في تنفيذ الاتفاق النهائي وتفعيل الوحدة الرفيعة المستوى التابعة للنظام الأمني الشامل لممارسة السياسة أساسيان للتنسيق بين الكيانات والسياسات المتصلة بأحكام الضمانات الأمنية الواردة في الاتفاق.

49 - ولا يزال العنف ضد الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي مستمرا بلا هوادة. فقد قُتل 15 مقاتلا سابقا في مقاطعات أنتيوكيا وأراوكا وكاكويتا وكاوكا وهويلا وميتا ونارينيو وتوليما. ونجا أربعة مقاتلين سابقين من محاولات قتل فيما أُبلغَ عن اختفاء ثلاثة آخرين. ونجا مقاتل سابق وعضو في اللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية دون أن يصاب بأذى من هجوم وقع في بوغوتا في آب/أغسطس أصيب فيه اثنان من حراسه الشخصيين. وتظاهر عشرات المقاتلين السابقين وأعضاء حزب عامة الشعب أمام وزارة الداخلية ومكتب المدعي العام مطالبين باتخاذ تدابير عاجلة للحماية من هذه الاعتداءات ومنعها.

50 - وفي هذا السياق، دُعي إلى عقد اجتماع للجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية لكي يجري الطرفان تقييما مشتركا لهذا لوضع الحرج ويعالجا الخلافات المتعلقة بالتحديات التي تواجه آليات ضمان الأمن والحماية للمقاتلين السابقين. وثمة حاجة ملحة إلى تعزيز الحوار بين الطرفين واتخاذ إجراءات أكثر وضوحا داخل الوحدة الوطنية للحماية.

51 - ومنذ توقيع الاتفاق النهائي، تحققت البعثة من 394 عملية قتل تعرض لها مقاتلون سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (بينهم 11 امرأة، و 57 من الكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي، و 33 من أفراد الشعوب الأصلية)، ومن 134 محاولة قتل (طالت 11 امرأة)، و 33 شخصا اعتُبروا في عداد المفقودين (جميعهم من الرجال).

52 - وكان أكثر من 10 في المائة من المقاتلين السابقين الذين قُتلوا قد طلبوا في السابق من الوحدة الوطنية للحماية توفير تدابير حماية لهم، ما يؤكد الحاجة الملحة إلى تخصيص موارد إضافية وإلى إجراء مراجعة لاستراتيجيات الحماية. كما أن من الضروري عقد اجتماعات منتظمة للجنة التقنية بغية مواجهة تحديات طال أمدها.

وحدة التحقيقات الخاصة في مكتب المدعي العام

53 - أبلغت وحدة التحقيقات الخاصة عن صدور ثلاث إدانات جديدة، ليبلغ بذلك مجموع الإدانات 70، من بين 475 قضية من قضايا الاعتداءات على المقاتلين السابقين التي تحقق فيها الوحدة. ولم يبلَّغ عن صدور أي إدانات جديدة ضد من أمروا بالقيام بتلك الاعتداءات. وحتى تاريخه، كان هناك 23 شخصا فقط يُزعَم أنهم أمروا بها من بين الـ 267 شخصا الذين أُلقي القبض عليهم الذين هم على صلة بالاعتداءات. ووفقا للوحدة، ارتكبت المنظمات الإجرامية نحو 80 في المائة من الاعتداءات.

التدابير القضائية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والمحكمة الدستورية

54 - في آب/أغسطس، فتح الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام دعوى ازدراء ضد وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام لعدم تقديمها معلومات عن تحقيقاتها في الهجمات ضد المقاتلين السابقين وعن حل المنظمات الإجرامية، على نحو ما أُمر به في إطار التدابير الاحترازية الصادرة عن الجهاز.

55 - وعقد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام جلسة استماع في 20 أيلول/سبتمبر لمكتب المدعي العام والمفوض السامي للسلام ووحدة تنفيذ اتفاق السلام للإبلاغ عن التقدم المحرز في التحقيقات في الهجمات ضد المقاتلين السابقين، والخطة الاستراتيجية للأمن والحماية، وسياسة حل الجماعات المسلحة غير الشرعية والمنظمات الإجرامية.

56 - وفي أعقاب جلسات الاستماع السابقة بشأن الوضع السائد غير الدستوري، أمرت المحكمة الدستورية في جملة أمور، الوحدة الوطنية للحماية بتعزيز أمن المقاتلين السابقين وحمايتهم خلال الفترة الانتخابية؛ والحكومةَ بأن تستجيب لوضع المقاتلين السابقين الذين نُقلوا من المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في فيستا هيرموسا؛ ومكتبَ المدعي العام باعتماد تدابير لتعزيز التحقيقات في الاعتداءات على المقاتلين السابقين.

العنف ضد القادة المجتمعيين والمجتمعات المتأثرة بالنزاع

57 - في الفترة من 27 حزيران/يونيه 2023 إلى 30 آب/أغسطس 2023، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية النزوح الجماعي القسري لـ 556 8 شخصا وحبس 183 27 شخصا ليصل المجموع إلى 098 87 شخصا متضررا في جميع أنحاء البلاد في عام 2023. ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة 31 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022. وتشكل الفئات العرقية 59 في المائة من المتضررين. ولا يزال الاستخدام المستمر للألغام الأرضية يلحق ضررا بالمجتمعات الضعيفة. وسُجل وقوع 63 ضحية بسبب الألغام الأرضية منذ كانون الثاني/يناير، بينهم ثلاثة أطفال و 17 فردا من الأقليات العرقية. وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ارتكاب 25 مجزرة (جرى التحقق من 12 منها وما زالت 13 قيد

التحقق). وسجُلت معظم الحالات في مقاطعتي نورته دي سانتاندير وبايي ديل كاوكا. وشملت الحوادث التي جرى التحقق منها 38 ضحية، بينهم 8 نساء وأربعة أطفال).

58 - وتلقت مفوضية حقوق الإنسان ادعاءات بقتل 52 من المدافعين عن حقوق الإنسان (جرى التحقق من 4 منها، ولا تزال 44 قيد التحقق، و 15 حالة لم يبتّ فيها). ويمثّل ذلك انخفاضا بنسبة 13 في المائة مقارنة بالفترة السابقة. ومن بين الادعاءات الواردة، شمل 14 منها زعماء من السكان الأصليين، و 10 من زعماء الفلاحين، و 11 من الزعماء الكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي، و 4 قياديات، وزعيما واحدا لمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ويشكل تركُّز العنف في مقاطعات بايي ديل كاوكا (9) ونارينيو (8) وكاوكا (7) مدعاة للقلق بشكل خاص.

59 - وتلقت البعثة تقارير عن عدة عمليات قتل طالت أعضاء أحزاب سياسية من مختلف الأطياف، بما في ذلك من الائتلاف الحكومي وأحزاب المعارضة، شملت قتل مرشحة ومرشح من السكان الأصليين للانتخابات المقبلة. وانسحب من السباق مرشح مغاير الهوية الجنسانية بسبب التهديدات.

نظام الإنذار المبكر التابع لمكتب أمين المظالم

60 - أصدر مكتب أمين المظالم أربعة إنذارات مبكرة للبلديات في مقاطعات كاكويتا ونارينيو ونورتي دي سانتاندير وسانتاندير. وبغية تعزيز مواجهة المخاطر المحددة على نطاق الدولة، يعكف المكتب الآن على إدراج توصيات محددة ومهل نهائية وأدوار ومسؤوليات للكيانات المختصة. إن من شأن تنفيذ استراتيجية لتحسين الاستجابة السريعة للإنذارات المبكرة وضمان اتخاذ تدابير تأديبية في حق الكيانات غير المستجيبة، أن يحمل على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب، على سبيل المثال استجابةً للتحذير من المخاطر التي تواجه القادة الاجتماعيين الصادر في أيار/مايو.

الأحكام التصالحية

التقدم المحرز في قضايا الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام

61 - واصل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام العمل على إصدار الأحكام التصالحية الأولى بعد عقد جلسات استماع علنية للضحايا والمدانين لإبداء ملاحظاته في الدعوى 01 (المتعلقة بأخذ رهائن وحالات جسيمة أخرى للحرمان من الحرية وغيرها من الجرائم المتزامنة التي ارتكبتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي)، والدعوى 03 (المتعلقة بعمليات القتل والاختفاء القسري على أيدي عناصر من الدولة، التي قُدمت على أنها وفيات ناجمة عن أعمال قتالية) فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في منطقة البحر الكاريبي.

62 - وعلاوة على ذلك، أصدر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في الدعوى 01 أول لائحة اتهام إقليمية في حق 10 أعضاء سابقين من المستوى المتوسط في القيادة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي التي كانت تعمل في مقاطعات توليما وهويلا وكوينديو. ويتعين على المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي والرق، تزويد وحدة البحث عن الأشخاص المعتبرين في عداد المفقودين والجهاز بمعلومات وبخطة مفصلة لتحديد مكان وجود المفقودين وهوياتهم. وعلى غرار ذلك، أصدر الجهاز لائحة اتهام في حق تسعة أفراد في الجيش في الدعوى

03 (بينهم قائد سابق للواء الرابع ولاحقا قائد أعلى في الجيش) بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في أنتيوكيا خلال عامي 2002 و 2003، ذهب ضحيتها 130 شخصا في عمليات قتل خارج نطاق القضاء.

63 - وواصل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام التحقيق في الدعوى 03 على المستوى الوطني باتباع استراتيجية جديدة تهدف إلى تحديد مسؤولية كبار قادة الجيش الكولومبي بين عامي 2005 و 2008 عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي ارتكبها أفراد من قوات الأمن العام وأُبلغَ عنها بشكل غير قانوني على أنها خسائر ناجمة عن أعمال قتالية.

64 - وفي تموز/يوليه، أصدر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أول لائحة اتهام له في الدعوى 02 (المتعلقة بالوضع في توماكو وريكورتي وباراكواس بمقاطعة نارينيو) في حق 14 فردا سابقا من الرتب المتوسطة في الجبهة الغربية تابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وأحد كبار قادة الأمانة العامة السابقين الذي كانت صدرت أيضا في حقه لائحة اتهام في الدعوى 01. ووُجهت إلى المتهمين تهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما فيها العنف الجنسي والعنف الجنساني، و "جريمة الحرب المتمثلة في التدمير البيئي" و "تدمير الممتلكات الثقافية ودور العبادة". وتشمل هذه الدعوى أكثر من 000 109 ضحية بينهم فلاحون وأفراد من شعوب آوا وإبيرارا سيابيدارا الأصلية والمجتمعات الكولومبية المتحدرة من أصل أفريقي وأراضيهم.

65 - ووسط بيئة أمنية معقدة في دابيبا، بمقاطعة أنتيوكيا، عقد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام جلسة استماع للاعتراف العام في إطار الدعويين المشتركتين 03 و 04 (بشأن الوضع في منطقة أورابا). وإعرابا عن الدعم لقضاة الجهاز والجهات الفاعلة الأخرى التي تلقت تهديدات بالقتل وتعرضت لاعتداءات مرتبطة بالدعوى، حضر وزيرا الدفاع والعدل والمفوض السامي للسلام وممثلون عن البعثة جلسات الاستماع التي أقر فيها ثمانية من أفراد قوات الأمن العام بالمسؤولية الأولى عن اختفاء واغتيال 47 شخصا بين عامي 2002 و 2006. وحتى تاريخه، كانت قد قُدمت 11 ضحية على أنها ضحايا سقطت في أعمال قتالية ودُفنت في مقبرة لاس مرسيدس في دبيبا وأعيدت رفاتها إلى أسرها. وقدمت وزارة الدفاع تطمينات بأن الحكومة ستوفر الضمانات اللازمة حتى يتمكن جميع من يمثُلون أمام الجهاز من المجاهرة بالحقيقة. وعلاوة على ذلك، أثيرت أوجه قلق أمنية في ما يتعلق بالدعوى 05 (المتعلقة بالوضع في شمال كاوكا وجنوب فايي ديل كاوكا)، أعاقت سير الأنشطة الميدانية العادية المتعلقة بالدعوى.

66 - وفي أيلول/سبتمبر، عقد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام جلسة استماع للاعتراف العلني في الدعوى 03 في يوبال، بمقاطعة كاساناره، بشأن 296 عملية إعدام خارج نطاق القضاء، زُعم أن أفرادا من قوات الأمن العام ومدنيين من أطراف ثالثة ارتكبوها في كاساناره بين عامي 2005 و 2008. واعترف علنا 21 من أفراد قوات الأمن العام السابقين، بينهم جنرال سابق، فضلا عن عميل حكومي ومدنيان من طرف ثالث، بمسؤوليتهم عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

67 - وفي 10 آب/أغسطس، كرر قسم الاستئناف التابع للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تأكيد أمر قسم مراجعة الأحكام لدائرة الاعتراف بالأشخاص، مانحا إياها 30 يوم عمل للبت في فتح الدعوى 11 المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجنساني.

الأعمال التحضيرية للتحقق من الأحكام التصالحية

68 - في تموز/يوليه، حضر الممثل الخاص للأمين العام جلسة عامة للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. وأبرزَ تبادل الآراء الحاجة إلى الإسراع في إحراز تقدم نحو إصدار الأحكام التصالحية الأولى نظرا لأهميتها لجبر الضرر وتعويض الضحايا وللتنفيذ الشامل للاتفاق النهائي على نطاق أوسع. وأثار القضاة أوجه قلق منها في ما يتعلق بالوقت اللازم لإنهاء التحقيقات وبأمن الأفراد الذين يمثُلون أمام الجهاز. وأقر القضاة بأهمية عمل البعثة، ولا سيما بدورها التنسيقي في إطار آلية الرصد والتحقق في ما يتعلق بالأحكام التصالحية؛ ودعمها للزيارات الميدانية؛ ودعوتها من أجل تنفيذ الأحكام وتواصلها مع الهيئات الحكومية تمهيدا لذلك.

69 - وفي آب/أغسطس، اعتمدت آلية التنسيق التي أنشأتها الحكومة والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام لتيسير تنفيذ الأحكام ورصدها، أنظمتَها، الأمر الذي يرسي الأسس لتعاون أكثر فعالية بين الوزارات. وتهدف الآلية إلى تيسير الأعمال التحضيرية الرامية إلى توفير الظروف المؤاتية لإصدار الأحكام التصالحية والتي تتيح للجهاز والحكومة التواصل والعمل بانسجام. وستُعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين كل شهرين، في حين سيعقد فريق عامل أكثر تركيزا من الناحية التقنية اجتماعات أكثر تواترا.

الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية

70 - رغم التأكيد المتكرر من جانب الحكومة التزامها بالنهوض بالأحكام الإثنية من الاتفاق النهائي، لا تزال معظم الجهود في مرحلة التخطيط، بما في ذلك إجراء مشاورات مكثفة مع الكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية. وإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات الواردة من الكيانات التي تضطلع بمسؤوليات التنفيذ محدودة وغير محدَّثة، ما يجعل من الصعب إجراء رصد فعلي للتقدم المحرز وللنفقات المتكبدة ويحد من القدرة على تحديد مواضع تعرقُل سير العمل.

71 - وفي آب/أغسطس، عرضت نائبة الرئيس فرانسيا ماركيس أولويات مكتبها في ما يتعلق بتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية على مجموعة من ممثلي المجتمع الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أحد البلدان المواكبة لتنفيذه.

72 - ووسّع مكتب نائبة الرئيس نطاق المجالات ذات الأولوية لتلبية احتياجات الشعوب الأصلية والكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي بإدراج إجراءات لتعزيز الحماية الذاتية ومنع تجنيد الأطفال والعنف الجنساني. وكُلفت وزارة فرعية لشؤون الشعوب الإثنية ضمن وزارة المساواة بتنسيق الإجراءات المتصلة بتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية إلى جانب مكتب نائبة الرئيس.

التطورات المتعلقة بالأراضي

73 - أحرزت الحكومة تقدما في منح سندات الملكية، ولا سيما للشعوب الأصلية. بيد أن الضبابية ما زالت تسود بشأن الأرقام المقابلة للأحكام الواردة في الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية وبشأن الأرقام المقابلة لمبادرات الإصلاح الزراعي الأوسع نطاقا. وقد أصر ممثلو الشعوب الأصليين في اللجنة الوطنية لأقاليم الشعوب الأصلية على ضرورة تجنب العد المزدوج للأراضي التي سبق أن سُلّمت أو التي هي في طور التسليم للشعوب الأصلية، لأن من شأن ذلك أن يمسّ بالحقوق المكتسبة سابقا.

74 - وفي ما يتعلق بالبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، لم ينفَّذ حتى الآن أي مشروع مصمَّم خصيصا لفائدة الجماعات الإثنية، رغم تحديد الأولويات والأنشطة اللذين قامت بهما وكالة استصلاح الأراضي وآليات التنسيق الخاصة من أجل الشعوب الإثنية. وتجدر الإشارة إلى الجهود التي تبذلها الوكالة لإيلاء الأولوية لطلبات محددة من بعض المجتمعات المحلية في منطقة المحيط الهادئ في مجالات من قبيل الصحة والأمن الغذائي والحكم الذاتي، نظرا إلى تخلّف البرامج في هذه المنطقة عن الركب.

المشاركة السياسية

75 - أُدرجَ في السجل المدني الوطني 700 مرشح كولومبي متحدر من أصل أفريقي (بينهم 319 امرأة) و 416 مرشحا من السكان الأصليين (بينهم 157 امرأة) للمشاركة في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، ما يمثل أقل من 1 في المائة من المرشحين على نطاق البلد. واستحدثت السلطات الانتخابية 252 مركز اقتراع في محميات السكان الأصليين و 608 مراكز في المجتمعات المحلية للكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي، إسهاما في ضمان حقهم في التصويت وامتثالا لأحكام الاتفاق النهائي.

76 - وسلط مكتب أمين المظالم، في الإنذار المبكر الذي أطلقه بشأن الانتخابات، الضوء على عدم اتّباع نهج إثني إزاء ضمان الحقوق الانتخابية للمرشحين والناخبين من أصل إثني، وهو شرط لازم لأنه يتيح التمثيل السياسي الفعلي والمشاركة المجدية.

الضمانات الأمنية

77 - لا تزال أوجه القلق سائدة إزاء الأثر غير المتناسب للعنف على المجتمعات الإثنية. فقد ظلت أعمال العنف المستمرة التي تقوم بها الجهات المسلحة غير الشرعية المتحاربة من أجل السيطرة على أراض في الأقاليم العرقية، لا سيما على طول ساحل المحيط الهادئ، تعوق تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، وتغير ديناميات المجتمعات المحلية، وتضعف الحكم الذاتي.

78 - وأعربت الحكومة التقليدية والسلطات المحلية في مقاطعتي كاوكا وتشوكو عن قلقها إزاء استمرار تجنيد أطفال السكان الأصليين من قبل الجماعات المسلحة غير الشرعية. ووفقا لمنظمة للسكان الأصليين، جُند 82 طفلا في أراضي السكان الأصليين في مقاطعة كاوكا الشمالية بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2023.

79 - واستمر تدهور حالة شعوب آوا الأصلية في مقاطعة نارينيو. وفي تموز/يوليه، قُتل ثلاثة أفراد من تلك الجماعة، بينهم طفلان، على أيدي جناة مجهولين.

80 - وتعمل الكيانات الحكومية، بقيادة وزارة الداخلية، على تعزيز آليات الحماية الذاتية للشعوب الإثنية، بما في ذلك عن طريق توضيح الأدوار والمسؤوليات في تنفيذ الأحكام المتعلقة بالشعوب الإثنية في الاتفاق النهائي.

حل مشكلة المخدرات غير المشروعة

81 - اعتمدت الحكومة أنظمة داخلية تضمن اتّباع نهج إثني في عملها في إطار البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة. ومن شأن ذلك أن يساعد في تحديد المخاطر وضمان الاسترشاد بالاحتياجات الخاصة للشعوب الإثنية وتوصياتها في عملية صنع القرار.

الضحايا

82 - اعترفت محكمة لإعادة الأراضي إلى مالكيها مؤخرا بشعبي سيكواني وبيابوكو الأصليين شبه الرحَّل في إقليم فلوريدا كاواناني كضحايا، وأمرت بإعادة أكثر من 000 16 هكتار إليهما في مقاطعتي ميتا وفيتشادا.

83 - وفي قرار مميَّز، اعتبر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام نهر كاوكا ضحيةً للنزاع في إطار الدعوى 05 (المتعلقة بوضع شمال كاوكا وجنوب فايي ديل كاوكا)، بناء على طلب الجماعات الكولومبية المتحدرة من أصل أفريقي وانسجاما مع آرائها ومعتقداتها. وبحسب الجهاز، استخدمت قوات الأمن العام والجماعات شبه العسكرية النهرَ على نطاق واسع كمقبرة جماعية، فضلا عن الأضرار البيئية الناجمة عن التعدين غير القانوني وإنتاج المخدرات غير المشروعة من قبل الجماعات المسلحة غير الشرعية.

84 - وسلّم الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، في إطار تدابيره الاحترازية لحماية 15 منطقة ذات أهمية من حيث الأدلة الجنائية في مقاطعة كالداس، سلطات شعب إمبيرا شامي رفات رجل كان قد اختفى قبل 20 سنة. وهذه هي الرفات الأولى التي تسلَّم في إطار هذه التدابير الاحترازية لمنطقة يُعتقد أن أكثر من 200 شخص معتبرين في عداد المفقودين يمكن أن يكونوا قد دُفنوا فيها.

رابعا - التطورات الأخرى المتصلة بتنفيذ الاتفاق النهائي

المشاركة السياسية

85 - حكمت المحكمة الدستورية بأن مرسوما رئاسيا صدر في عام 2021 ينظم الانتخابات في الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام هو مرسوم غير دستوري بسبب قضايا إجرائية. ومع أن القرار لا يؤثر على انتخاب الممثلين الـ 16 للفترتين 2022-2026 و 2026-2030، فقد حضّت المحكمةُ الحكومةَ والكونغرس على إصدار الأنظمة اللازمة.

86 - وانتُخب ممثلان عن الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام رئيسا ونائبا للرئيس لمجلسي اللجنتين الرئيسيتين في مجلس النواب المسؤولتين عن قضايا البيئة والعمال، على التوالي

حل مشكلة المخدرات غير المشروعة

87 - رغم النتائج الأولية الإيجابية للبرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة في إتلاف محاصيل ضخمة من الكوكا، تؤكد المجتمعات المحلية، بعد سنوات من تنفيذه، التحديات والتأخيرات التي تواجه المكونات الرئيسية، لا سيما المشاريع الإنتاجية التي تتسم بأهمية أساسية لاستدامة الاستبدال الطوعي للمحاصيل.

88 - وأعرب ممثلو حزب عامة الشعب لدى لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه عن أوجه قلق مماثلة، مشددين على ضرورة إجراء حوار بشأن هذه المسألة ودعوا إلى اتخاذ إجراءات لتذليل العقبات التي تحول دون الوفاء بالتزامات الحكومة بالكامل. وشدد الحزب أيضا على أن المبادرات الجديدة لاستبدال المحاصيل لا يمكن أن تضر بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق. وأنشأ الطرفان مؤخرا فريقا عاملا لمناقشة هذه المسائل.

89 - وأطلقت الحكومة سياسة وطنية جديدة لمكافحة المخدرات تهدف إلى إتاحة الفرص للأقاليم والمجتمعات المحلية المتضررة من مشكلة المخدرات وتركز في الوقت نفسه جهود أجهزة إنفاذ القانون على الجهات الفاعلة الإجرامية التي تولد العنف وتستفيد من الاتجار بالمخدرات. وتقر هذه السياسة بالأهداف المبينة في الاتفاق النهائي وتنص على الوفاء بالتزامات الحكومة في إطار البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة.

الضحايا

90 - قدمت لجنة متابعة توصيات لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار تقريرها الأول، مؤكدة أن نحو 20 في المائة من التوصيات قد أُدرجت في خطة التنمية الوطنية، وسلطت الضوء على موافقة الكونغرس على عدة مشاريع قوانين تتعلق بتنفيذها. وشددت اللجنة على ضرورة التنسيق بين المؤسسات من أجل تنفيذ التوصيات بالكامل.

91 - واتخذ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارا يطلب إلى مفوضية حقوق الإنسان تقديم المساعدة التقنية إلى الجهات المعنية الكولومبية وبناء قدراتها في مجال تنفيذ توصيات اللجنة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالنهُج المتبعة إزاء الضحايا والشؤون الجنسانية والإثنية، وحماية القادة والمدافعين عن حقوق الإنسان.

92 - وسلمت وحدة البحث عن الأشخاص المعتبرين في عداد المفقودين رفات سبعة مفقودين إلى أقاربهم في مقاطعات كوردوبا وهويلا وميتا وسانتاندير وكوينديو. ومنذ عام 2018، استعادت الوحدة 929 جثة؛ وسلّمت أكثر من 196 منها إلى أقارب أصحابها؛ وعثرت على 16 شخصا على قيد الحياة؛ وتلقت 815 28 طلب بحث؛ وحددت 689 7 مكانا يمكن أن يكون فيها أشخاص أُبلغَ عن فقدانهم.

آليات الحوار من أجل التنفيذ

93 - عقدت لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه أربع جلسات قدم خلالها مسؤولون حكوميون مكلفون بمسؤوليات التنفيذ إحاطات بشأن الجوانب الرئيسية للاتفاق النهائي، شملت الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين وإمكانية حصولهم على مساكن، والبرامج الإنمائية المركّزة على الأراضي، واستبدال المحاصيل غير المشروعة، والبحث عن الأشخاص المعتبرين في عداد المفقودين. وإضافة إلى ذلك، قدم المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية إحاطة عن حالة الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية.

خامسا - الاعتبارات الشاملة

الشؤون الجنسانية

94 - استمرت الحكومة في بذل جهود للتعجيل في تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية المنصوص عليها في الاتفاق النهائي بمشاركة واسعة، شملت القياديات والمنظمات النسائية والمقاتلات السابقات. وتضافرت جهود الوكالةَ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، والفريق العامل التقني المعني بالقضايا الجنسانية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، ومجموعة من 40 امرأة مقاتلة سابقة، بدعم من البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بهدف وضع خطة إعادة الإدماج

الجنساني بمقاطعة كاكويتا، ما أتاح فرصة لمناقشة الاحتياجات الخاصة بالمقاتلات السابقات. واستضافت الوكالة اجتماعا لأفراد أسر المقاتلين السابقين المقتولين وقدمت الدعم النفسي الاجتماعي إلى 19 امرأة.

95 - وشارك نحو 200 1 من النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في التصميم التشاركي الجاري لخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، المتوقع اعتمادها في تشرين الأول/أكتوبر. وعُقدت منتديات عدة لمناقشة قضايا محددة تواجه نساء الشعوب الأصلية والكولومبيات المتحدرات من أصل أفريقي، فضلا عن النساء اللائي يعشن على طول الحدود. وبدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك البعثة، جمع منتديان من هذا القبيل 60 مقاتلة سابقة حددنَ تقديم الرعاية والوصم من بين العقبات الرئيسية التي تحول دون استقلالهن الاقتصادي.

96 - ونظمت وزارة الداخلية 11 حلقة عمل، ركزت إحداها حصرا على المقاتلات السابقات، في مقاطعات مختلفة بهدف تحديث خطة عمل البرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان، المتوقع إطلاقه في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، وهو اليوم الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان.

97 - ولا تزال البعثة على اتصال بمكتب المدعي العام في ما يتعلق بحالات العنف الجنسي والجنساني التي تشمل مقاتلين سابقين سواء باعتبارهم ضحايا أو جناة. وفي تموز/يوليه، أُلقي القبض على واحدٍ من الجناة المزعومين متهمٍ بارتكاب ما لا يقل عن أربع حالات عنف جنسي ضد مقاتلات سابقات.

الأطفال

98 - واصلت الوكالةَ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع تنفيذ برنامج "مسار حياة مختلف" للأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ولا يزال ما مجموعه 108 مشاركين (بينهم 65 امرأة) يعملون في هذا البرنامج، و 6 متوفين و 10 غائبين أو منفصلين عن ذويهم. والوكالة مسؤولة أيضا عن إعادة إدماج 220 مقاتلا سابقا (بينهم 113 امرأة) معترفا بهم كأطفال لدى تسجيلهم، في حين قُتل أو توفي 19 منهم، وتوارى 19 آخرون. وعليه، فمن المطلوب اتخاذ تدابير محددة لتعزيز أمن هذه الفئة الضعيفة وتوفير الدعم النفسي الاجتماعي لها وإعادة إدماجها في الحياة الاقتصادية.

99 - وسجلت البعثة عدة حالات تجنيد قسري للأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير الشرعية في مقاطعات أنتيوكيا وكاكويتا وكاوكا وشوكو ونارينيو ونورتي دي سانتاندير. ورغم الحاجة الملحة إلى منع تجنيد الأطفال واستخدامهم، لم تنشر بعد اللجنة الحكومية المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم مندوبيها لتنسيق الجهود في هذا المجال على الصعيد المحلي.

سادسا - التطورات المتصلة بالمفاوضات مع جيش التحرير الوطني

100 - وفي أعقاب اجتماع عقد في كوبا في تموز/يوليه، توصل الطرفان إلى اتفاقات بشأن البروتوكولات اللازمة لتنفيذ وقف إطلاق النار المؤقت والوطني والثنائي لمدة 180 يوما الذي أُعلنَ في حزيران/يونيه، واستمر الحوار بعقد جولة رابعة من المحادثات في جمهورية فنزويلا البوليفارية، من 14 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر. وسادَ المحادثات، التي أُجريت بحضور البلدان الضامنة والممثل الخاص للأمين العام والكنيسة الكاثوليكية، جوّ بنّاء على خلفية التنفيذ الجاري للاتفاقات التي كان جرى التوصل إليها حتى تاريخه، وفقا للمبدأ الذي اعتمده الطرفان والذي يبدأ بموجبه تنفيذ الاتفاقات على الفور.

101 - وانتهت الجولة الرابعة بثلاثة اتفاقات: إطار يتضمن مبادئ ونهُجا للعمل الإنساني على نحو ما حددته الأطراف في الأراضي؛ وضع آليات لتقديم المساعدة إلى السجناء السياسيين من جيش التحرير الوطني؛ وتحديد المناطق التي تتطلب عملا إنسانيا عاجلا، وهي باجو كاليما، بمقاطعة فايي ديل كاوكا؛ وسان خوان، بمقاطعة تشوكو؛ وباخو كاوكا، بمقاطعة أنتيوكيا،؛ وشمال شرق أنتيوكيا وجنوب بوليفار. وفي هذه المناطق، ستنفَّذ إجراءات متضافرة للتخفيف من حدة حالة المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع من خلال تنفيذ وقف إطلاق النار، ومشاركة المجتمع في عملية السلام والعمل الإنساني وإجراءات التدخل الإنمائية.

102 - وسرى وقف إطلاق النار في 3 آب/أغسطس، وفي اليوم نفسه، أنشأ الطرفان لجنة المشاركة الوطنية خلال مناسبة نُظمت في بوغوتا بمشاركة الرئيس بترو ووفود الحكومة وجيش التحرير الوطني والمجتمع المدني وكيانات الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع الدولي. وشدد الطرفان على أن مشاركة المجتمع تمثل جانبا رئيسيا من جوانب عملية السلام التي ينبغي أن تسهم في مضمون الاتفاقات التي يجرى التوصل إليها وكذلك في تنفيذها.

103 - وضمّت اللجنة 82 عضوا من 30 قطاعا من قطاعات المجتمع، بينهم الفلاحون والضحايا والسكان الأصليون والكولومبيون المتحدرون من أصل أفريقي وأفراد من القطاع الخاص والمنظمات النسائية ونقابيون وممثلو الشتات الكولومبي والسجناء. وكُلفت اللجنة بوضع منهجيةٍ تتيح مشاركة المجتمع وهي ستعمل حتى شباط/فبراير 2024 بموجب تنسيق تحدده طاولة المفاوضات. وتعكف اللجنة حاليا على وضع خطة عملها وهي تعتزم عقد 16 منتدى قطاعيا وتسعة منتديات إقليمية بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023 لجمع إسهامات من المجتمع.

104 - وفي آب/أغسطس، عقَدت خمسةُ منابر نسائية ومنظمة واحدة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين تابعة للجنة اجتماعا مع ممثلي المجتمع الدولي بهدف تعزيز الدعم المقدم لمشاركتها في العملية.

105 - وبناء على طلب الطرفين، تقوم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بدعم عمل اللجنة، بما في ذلك من خلال تمويل الأنشطة ومساعدة أمانتها التقنية.

106 - وعملا بقرار مجلس الأمن 2694 (2023)، بدأت البعثة رصد تنفيذ وقف إطلاق النار الثنائي والتحقق منه. واضطلعت البعثة بمهامها في إطار الآلية الرباعية لرصد وقف إطلاق النار والتحقق منه في 4 آب/أغسطس، إلى جانب ممثلين عن الطرفين والكنيسة الكاثوليكية. وتعمل الآلية على الصعيد الوطني انطلاقا من مقر البعثة.

107 - ومن المقرر نشر ما يصل إلى 68 مراقبا دوليا إضافيا، على نحو ما أذن به مجلس الأمن، تدريجا، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك بحلول مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، بفضل الدول الأعضاء المساهمة بأفراد في الوقت المناسب. ويدعم نحو 40 فردا حاليا من أفراد البعثة أنشطة متصلة برصد وقف إطلاق النار.

108 - وتضم آلية الرصد والتحقق 90 شخصا (بينهم 20 امرأة) يعملون على كل من الصعد الوطني والإقليمي والمحلي. واستحدثت الآلية 8 فروع إقليمية و 13 فرعا محليا وهي منتشرة في جميع المواقع التي اتفق عليها الطرفان.

109 - وما فتئت الآلية تجتمع يوميا وتضطلع بأعمال على المستوى التقني لضمان سلاسة سير عملياتها الداخلية سواء في ما يتعلق بإدارة المعلومات أو بعملياتها التنظيمية. وإضافة إلى ذلك، اضطلعت الآلية بأنشطة اتصال وتوعية واسعة النطاق بين السلطات الإقليمية والمحلية في المناطق ذات الأولوية التي أنشئت فيها، بما فيها مقاطعتا نورتي دي سانتاندير وبايي ديل كاوكا.

110 - ولما كان الهدف الرئيسي للآلية هو منع وقوع المشاكل على الأرض وحلها، فقد بدأت في توثيق الأحداث التي يمكن أن تتعارض مع شروط اتفاق وقف إطلاق النار، ويسّرت الحوار بين الطرفين لمنع وقوع حوادث، وطلبت إلى البعثة، بوصفها العنصر الدولي للآلية، التحقق من الحالات في الميدان، إلى جانب ممثلي الكنيسة الكاثوليكية.

111 - وما برحت الآلية تقوم بالرصد والتحليل التقني للمعلومات الواردة من مناطق مختلفة من البلد، وفقا للبروتوكولات التي اتفق عليها الطرفان. واتسم تبادل المعلومات بين الطرفين وبين عناصر الآلية بالمرونة. وقدمت الآلية تقريرها الأول إلى الوفود الجالسة إلى طاولة المفاوضات في 3 أيلول/سبتمبر الذي تضمّن وصفا لأنشطتها، بما في ذلك إنشاء الآلية على الصعيدين الإقليمي والمحلي، فضلا عن أنشطة التدريب والتوعية العامة. ونجح الطرفان في تجنب أي مواجهة كبيرة، كما يسهم وقف إطلاق النار وعمل الآلية في التخفيف من حدة النزاع، ما يصبّ في مصلحة المجتمعات المحلية في نهاية المطاف. بيد أن أثر الاتفاق الثنائي لوقف إطلاق النار على مجمل الوضع الإنساني كان محدودا بسبب استمرار العنف بين الحركات المسلحة الأخرى الموجودة في بعض المناطق نفسها.

سابعا - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

112 - واصل فريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم للجهود المتصلة بالسلام بالتنسيق مع البعثة في ما يتعلق بالتنفيذ الشامل للاتفاق النهائي والإجراءات الأوسع نطاقا المتخذة في إطار سياسة السلام الكامل. فقد اجتمع مثلا الفريق العامل المعني بالإصلاح الريفي للمرة الثالثة هذا العام لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ وتنسيق الإجراءات التكميلية.

113 - وواصلت البعثة والفريق القطري وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء للحفاظ على السلام في كولومبيا مواءمة الأولويات وشاركت مع السلطات الوطنية في الإجراءات الرامية إلى دعم التنفيذ، بما في ذلك بشأن إعادة الإدماج والإصلاح الريفي. وأُحرزَ تقدم في تحديد الأولويات مع وكالة استصلاح الأراضي والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع.

114 - وفي آب/أغسطس، تلقى المنتدى الخاص الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية تمويلا من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء للحفاظ على السلام في كولومبيا ومكتب المفوض السامي للسلام من أجل دعم قدرات المنتدى على متابعة تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية.

115 - وبدأ تنفيذ المشروع الممول من مرفق الاستجابة الفورية التابع لصندوق بناء السلام بتنسيق مشترك بين البعثة ومكتب المنسق المقيم. وقدم المشروع الدعم إلى الكنيسة الكاثوليكية بغية تعزيز دورها المواكب لعملية السلام مع جيش التحرير الوطني، وموَّل إنشاء لجنة المشاركة الوطنية وعرْضَها على الجمهور.

ثامنا - هياكل البعثة

السلوك والانضباط

116 - واصلت البعثة تنفيذ برنامج صارم لمنع سوء السلوك شمل تحديث إطار البعثة للإدارة المركزية للمخاطر، فضلا عن التدريب على سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والسلوك المحظور. وأجريت حوارات "متحدون لترسيخ ثقافة الاحترام" في المكاتب الميدانية أتاحت فرصة للتفكير المعمَّق في نشرة الأمين العام بشأن التصدي للتمييز، والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة.

117 - وأُبلغَ عن حالة سوء سلوك واحدة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس 2023.

تاسعا - ملاحظات

118 - تُشارف كولومبيا بلوغَ منتصف الطريق في الإطار الزمني الممتد 15 سنة لتنفيذ الاتفاق النهائي بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وأتاحت السنة الأولى من إدارة الرئيس بترو فرصةً لتجديد الالتزامات الواردة فيه واتخاذ إجراءات حازمة للوفاء بوعدها. وشهدت هذه السنة أيضا إطلاق مبادرات أخرى لا تقل طموحا في إطار سياسة السلام الكامل للحكومة. وإنني أحيّي الخطوات التي جرى القيام بها وأحث على مضاعفة الجهود للتعجيل في التقدم. إن الوفاء بالتزامات الدولة تجاه الضحايا والمجتمعات الضعيفة والعمل على تعزيز وجود الدولة في جميع أنحاء الأراضي يفترضان تحمُّل مسؤولية جدّية وسلوك درب غير مطروقة لإظهار الإرادة السياسية ودعم شرعية الدولة، مع ما يترتب على ذلك من آثارٍ عمليةٍ كبيرةٍ في وقتٍ تخوض الحكومة مفاوضات سلام جديدة.

119 - وأرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة للتعجيل في تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل البالغ الأهمية لسدّ الفجوات بين المناطق المُدُنية والريفية وتحويل المناطق المتضررة من النزاع بغية الحد من العنف بشكل دائم. وتحقيقا لهذه الغاية، أدعو الحكومة والقطاع الخاص والفلاحين وسائر الجهات الفاعلة المعنية إلى إيلاء الأولوية للحوار باعتباره الوسيلة الأنجع لتشجيع التقدم وبلوغ الأهداف المشتركة.

120 - ومع أنني أنوه بعمل وحدة تنفيذ الاتفاق النهائي المنشأة في مكتب المفوض السامي للسلام، فمن الضروري اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار الهام الذي اتخذه الرئيس بترو، الذي أُعلنَ قبل ستة أشهر، بإعادة إنشاء مكتب داخل الرئاسة، يكون على مستوى عالٍ ويمتع بما يكفي من القدرات والموارد لدعم التنفيذ.

121 - إن التقدم المحرز في الدعاوى داخل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، المسترشِد بمبدأ الأهمية المحورية للضحايا، أمر يدعو إلى التفاؤل، وأنا واثق من أن الجهاز سيواصل الاضطلاع بمهمته البالغة الأهمية في التمسك بالحق في معرفة الحقيقة وبالعدالة والجبر وعدم التكرار. كما أن المسارعة إلى بلوغ المرحلة التي يصدر فيها الجهاز أحكامه التصالحية الأولى هي أمر أساسي لعملية العدالة الانتقالية، ولمجمل تنفيذ الاتفاق النهائي، وللجهود الأوسع نطاقا لبناء السلام في كولومبيا. وتحقيقا لهذه الغاية، لا يزال من الأساسي أن تبذل الحكومة جهودا إضافية لضمان تهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ الأحكام التصالحية.

122 - وأحيي التقدم الملموس وغير المسبوق الذي أحرز مؤخرا في المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، فهو يعكس تصميم الطرفين على إنهاء عقود من النزاع. وأرحب بالمشاركة الواسعة للمرأة في وفدي السلام. إن استمرار وقف إطلاق النار، وعمل لجنة المشاركة الوطنية، والاتفاقات المبرمة أخيرا بشأن المجالات البالغة الأهمية لإجراءات التدخل الإنسانية هي دعوة مشجعة إلى جميع الجهات الفاعلة المهتمة بتحقيق سلام دائم في كولومبيا من أجل مواصلة مساعدة الطرفين في المضي وفق خطة المفاوضات. وتفيد النتائج الأولية عن إمكان وقف تصعيد العنف بشكل مستدام، الذي آمل أن يستمر لما فيه مصلحة المجتمعات المتضررة من النزاع. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن للطرفين وللشعب الكولومبي أن يواصلوا التعويل على الدعم الحازم للأمم المتحدة.

123 - كما أرحب بالمحادثات الجارية بين الحكومة وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وإنني على ثقة بأن الخطوات التي جرى القيام بها أخيرا نحو وقف تصعيد العنف وبدء المفاوضات الرسمية، بما في ذلك إبرام اتفاق على وقف لإطلاق النار وعلى حماية المدنيين، ستتحقق وتفضي إلى فوائد ملموسة، على نحو ما تتوخاه المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من النزاع.

124 - ومع أننا نأمل في أن تؤتي حوارات السلام ثمارها، ما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف ضد الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ولا يمكن أن تتقاعس الدولة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الرجال والنساء الذين اتخذوا القرار الصائب في السعي إلى إيجاد حل تفاوضي لإنهاء عقود من الحرب، أملاً منهم في الحصول على فرصة ليعيشوا بقية حياتهم في سلام. لذا، أحث الحكومة على اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان أمنهم وحمايتهم، وأدعو السلطات القضائية إلى المسارعة إلى تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى العدالة.

125 - يجب أن يتوقف العنف في المناطق التي لا تزال متضررة من النزاع المسلح. وأدعو جميع الجماعات المسلحة التي تقف وراء هذا العنف إلى وقف أعمالها ضد المدنيين، والانخراط بحسن نية في مبادرات السلام الجارية، والسعي كذلك إلى وقف تصعيد العنف ضد بعضها، فهذا هو السبيل ليُظهِروا للكولومبيين والعالم إرادتهم الحقيقية للعيش في سلام.

126 - وأكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى أن تعمل الحكومة على تحسين أمن الفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك عن طريق الاستخدام السريع للأدوات الجديدة المتاحة لها في ظل اعتماد السياسة العامة التي طال انتظارها مؤخرا لحلّ الجماعات المسلحة غير الشرعية والمنظمات الإجرامية، إلى جانب اتخاذ التدابير المدرجة في السياسة الأمنية والدفاعية الجديدة. لقد بات الآن وضع استجابات محددة السياق، وضمان التكامل، واستحداث نظام لرصد الأثر، وتخصيص موارد كافية أمورا ضرورية لنجاح هذه الأدوات الرئيسية.

127 - وتكتسي التدابير الأمنية المعزَّزة أهمية خاصة في ضوء الانتخابات المقبلة، التي آمل أن تجرى في بيئة يعمّها السلام والاحترام وتتسم بمشاركة واسعة.

128 - وإنني ممتن لمجلس الأمن على ثقته المستمرة في عمل البعثة في هذه الأوقات الواعدة وإن كانت مليئة بالتحديات، وأشكر جميع أفراد البعثة الذين يعملون بلا كلل من أجل إنجاز المهام المتعددة بفعالية.

VERIFICATION MISSION PRESENCE AND MUNICIPALITIES PRIORITIZED FOR THE IMPLEMENTATION OF THE PEACE AGREEMENT- COLOMBIA
Verification Mission Geospatial
CARIBBEAN SEA
Archipelago of San Andrés, Providencia and Santa Catalina
PANAMA
VENEZUELA
Caracas
Fonseca
VALLEDUPAR
Sincelejo
Tibú
CÚCUTA
Apartadó
Dabeiba
Yarumal
Barrancabermeja
Arauca
MEDELLÍN
QUIBDÓ
PACIFIC OCEAN
BOGOTÁ
Icononzo
VILLAVICENCIO
CALI
Mesetas
Vista Hermosa
Nelva
Santander de Quilichao
Gaitanía
SAN JOSÉ DEL GUAVIARE
POPAYÁN
San Vicente del Caguán
Las Colinas
La variante
Patía
FLORENCIA
PASTO
Mocoa
Puerto Asís
Quito
ECUADOR
BRAZIL
PERU
CONVENTIONS
Headquarter
Regional Offices (11)
Sub Regional and Local Offices (20)
Municipalities prioritized for the Implementation of the Peace Agreement
National capital
International boundary
Administrative boundary
0
5 000
10 000 Kilometers
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map: DEPLOYSC Rev. 1
March 2021